نحو استراتيجية جديدة
لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ/ رفيقة حروش

الملخص:

في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وخاصة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما خلفته من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وفي ظل التراجع المستمر لأسعار النفط، تعتبر الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للجزائر سندا هاما من أجل تعويض العجز في الإمكانات الوطنية المتاحة، حيث تساهم هذه الاستثمارات بشكل واسع في حل مشكلة قصور التمويل الحكومي على الإنفاق الاستثماري، وستساعد على الاستفادة من الموارد المتاحة البشرية والمادية والوفاء بالاحتياجات المحلية من السلع والخدمات بدلا من اللجوء إلى الاستيراد، كما أن توفير الموارد المالية والتكنولوجيا المتقدمة ورفع جودة الانتاج والخدمات والتقليل من التكاليف، وفتح أسواق جديدة داخلية وخارجية، والاستفادة من الكفاءات الفنية والإدارية الخارجية ستعمل على رفع الأداء الاقتصادي للدولة الجزائرية.

إن عملية تشخيص بسيطة للمناخ الاستثماري في الجزائر تقودنا إلى استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف لهذا المناخ، حيث أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتسم بمجموعة من الميزات يمكن اعتبارها نقاط قوة تعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها الموقع الجيوستراتيجي، والمناخ الاقتصادي، والقانوني، والمؤسساتي، والسياسي والأمني، إلا أن هذا المناخ يعاني من نقاط ضعف يجب العمل على تحسينها تتمثل عموما في غياب سياسة واضحة للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وغياب خريطة استثمارية واعدة وجاذبة للاستثمار، وبيروقراطية وعراقيل إدارية، وغياب عمالة مؤهلة، مع وجود عراقيل مالية كبيرة.

وعلى الرغم من أن الجزائر أدخلت العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تبقى ناقصة وغير كافية، وعليه يجب على الحكومة الجزائرية صياغة استراتيجية جديدة علمية وعملية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتكز على ستة محاور أساسية، تتمثل في: التحسين المستمر للمناخ الاستثماري، إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار في الجزائر، تدعيم القطاع المالي

والمصري في، التركيز على الإصلاح السياسي والحكم الراشد، تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التكامل العربي والمغاربي.

مقدمة:

تحتاج الجزائر إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل رفع مستوى النمو الاقتصادي، والمساهمة في تمويل فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات، وخلق المزيد من مناصب الشغل، وتمويل بعض القطاعات الاقتصادية وتعزيز مناخ الاستثمار من خلال الالتزام باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الحصول على الأساليب التكنولوجية الحديثة.

ورغم أن الجزائر أدخلت العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن نصيبها من تدفقات هذا الاستثمار يبقى ضعيفا مقارنة بدول نامية أخرى.

ومن هنا يمكن **طرح الإشكالية** التالية:

ماهي الاستراتيجية التي يمكن للجزائر تبنّيها من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي أهم محاور هذه الاستراتيجية؟

سوف نجيب على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: تشخيص المناخ الاستثماري في الجزائر.

ثالثا: نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن اختلاف النظرة للاستثمار الأجنبي المباشر، بين نظرة إيجابية وأخرى سلبية تولّد مفاهيم مختلفة ومتعدّدة له، وعموما يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو"انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، والعمل في صورة وحدات صناعية أو زراعية أو خدمية، ويعتبر الربح هو المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. "[1]

---

[1] أمينة زكي شبانه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية في ظل آليات السوق**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، 7- 9 أفريل 1994، ص2.

ويعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم".[1]

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة تتراوح بين25- 50% من كامل أسهم المشروع، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في المؤسسة. [2]

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي على أنه "ذلك الاستثمار ذو العلاقة طويلة الأمد وذو المنفعة والسيطرة الدائمتين له، من خلال الشركة الأم في فروعها الأجنبية القائمة في الدول المضيفة"[3]

ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق 10% من الأسهم وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ملكية حصة في رأس المال تساعده على المشاركة في اتخاذ قرارات المؤسسة بقوة، كما أن التعريف السابق يؤكد على المدى الطويل للاستثمار والمنفعة والسيطرة الدائمتين له.

ويعرفه "ريمون بيرتران" Raymond Bertrand" الاستثمار الأجنبي المباشر يعني مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب بأرفع مستوى، إذن الإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى. "[4]

فماهي المزايا التي يمكن أن يحققها هذا الاستثمار للدولة المضيفة؟

---

(1) أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص18.

(2) هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية- الحجم والاتجاه والمستقبل- ، ط1، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث الاستراتيجية، العدد 32، 1999، ص10.

(3) حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا-** ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، السنة 2004، ص 5.

(4) فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، - حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، سنة 1998، ص9.

2-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن النظرة الحديثة والإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر تدعو إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، حيث تعود بالفائدة على تدريب العمالة المحلية وخلق فرص عمل جديدة، كما تعمل على إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب أساليب بحثية حديثة، كما يمكن أن تقوم الاستثمارات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلية، مما يتيح فرصة انتاج سلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي الدخول في المنافسة العالمية بقدرات فنية وتكنولوجية وبشرية متطورة. كما أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على تعويض النقص في المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدّد للاستثمارات وإعادة استثمار عوائدها، وأن حصول الدولة على نقد أجنبي سيؤدي إلى دعم ميزان المدفوعات ولو على المدى المتوسط. [1]

3-انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المستقبلة:

إن النظرة التقليدية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر تدعونا إلى البحث عن الانعكاسات المسجلة على مستوى البلد المستقبل، حيث يرى أصحاب هذه النظرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخدم إلا طرفا واحدا فقط وهو المستثمر نفسه، و أن الدول المضيفة والتي توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة لا تكون إلا مصدرا رئيسيا لإمداد الدول المستثمرة حيث تقوم بتحويل قدر كبير من أرباحها إلى دولتها الأم، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ماهو إلا وسيلة أخرى لتعميق التبعية وعرقلة الدول النامية عن تحقيق التنمية، [2] ومن أهم الانعكاسات أيضا:

- أنّ فرص العمل التي تنتجها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيلة جدا نظرا لاستخدام هذه الاستثمارات لتكنولوجيا حديثة تعتمد على الآلة بالدرجة الأولى، وأن فرص العمل التي تنتجها تمثل مناصب عمل ثانوية لا تحتاج إلى تأهيل ومستوى عالي.
- أنّ الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية وإنما تقوم بها في المراكز الرئيسية بالدول المتقدمة لأن إقامة مخابر بحثية جديدة في البلدان النامية سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النشاط.

---

[1] منى قاسم، **الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي،** النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد1، 1998، ص57.

[2] قيبو اسمهان، **بيئة الاستثمار الأجنبي في الجزائر، معوقات وتحديات،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 22، المجلد 2، 2010، ص 146.

•أنّ اعتماد الاستثمارات الأجنبية على الآلات والمعدات والأساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية لا يتناسب مع ظروف البلدان النامية ذات الوفرة في اليد العاملة غير المؤهلة.

•إن الصفة الاحتكارية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تدعوها للاستيلاء على الشركات الوطنية المنافسة لها.

•إن أغلب المنتجات التي توفرها الاستثمارات الأجنبية هي منتجات ذات جودة عالية ليست في متناول محدودي الدخل.

•تَوجُّه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غالب الأحيان إلى قطاعات لا تساهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلدان النامية، وتتوجه أساسا إلى الصناعات الاستخراجية بهدف استغلال الموارد الطبيعية للبلاد دون الارتكاز على التصنيع المنتج.

•تعمل الاستثمارات الأجنبية على ازدواجية اقتصاديات الدول النامية من خلال خلق قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية والممثل في الشركات الأجنبية، وآخر متخلف تكنولوجيا والمكون من الشركات الوطنية.

•إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي لا يكون إلا في المدى القصير أما نتائجه فتكون سلبية على المديين المتوسط والبعيد نظرا لأن الشركات تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج، ودفع الفوائد المترتبة عن التمويل الأجنبي لها، وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب.

•وجود ممارسات من الشركات الأم تحد من صادرات فروعها بالدول المستقبلة حيث أنه يُحظر على الفرع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، ويُسمح للفروع التصدير لأسواق محددة وبشروط تقييدية وذلك من أجل حماية الشركة الأم لأسواقها وتنظيم عوائدها حتى لا تسمح بانتقال المعرفة الفنية للمنتجات. [1]

4-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة منها:

أ- إنشاء فرع أو مؤسسة (الاستثمار غير المشترك أو المطلق): ويتم بإنشاء الشركة الأم وحدة انتاجية وتسويقية جديدة في بلد غير البلد الأصلي للشركة ويكون ملكا لها بشكل كامل، أي أن الشركة تسيطر عليه بنسبة 100%.

---

[1] محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: (تونس، الجزائر، المغرب)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010- 2011، ص121.

ب- الشركات المختلطة: وهي تعاقد بين مؤسستين أو أكثر لإحداث شراكة تتجسد في مؤسسة جديدة مستقلة نسبيا، لها رأس مال وسياسة انتاجية خاصة بها.

ج- الشراكة: وتعني المشاركة في العمليات الاقتصادية التي تحققها مؤسسات الدول المضيفة، حيث نجد هذه الصيغة في الخدمات الاقتصادية، وهي استراتيجية تمكّن المؤسسات من تحديد التزامها في المشروع مع ضمان إمكانية الحصول على نصيب من السوق ومن بين أشكال هذه الصيغة نجد:

- عقود الترخيص، عقود الوكالة (الانتاج في الباطن).
- عقود التسيير، العقود المبرمة في مجال البترول والمعادن.

د- اكتساب الحيازة: هو أخذ الرقابة بحيازة 50% على الأقل من رأس مال المؤسسة المكتسبة، وتمكّن هذه الطريقة المؤسسة المشترية من اكتساب شبكات تسويق المؤسسة المنفذة، تكنولوجياتها، مرافقها الانتاجية وما يرافقها من يد عاملة مدربة، علامة تجارية... الخ، وهي عناصر جد معتبرة في تقليل النفقات والجهود، إذ أن أساس المشروع موجود وما يتبقى إلاّ تطويره. [1]

ثانيا: تشخيص المناخ الاستثماري في الجزائر:

يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا فعالا وأساسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك باعتباره مكملا للانجازات المحلية، ومحققا للإنتاجية، ومحسنا للقدرات التنافسية للصناعات الجزائرية بما يوفره من نقل للخبرات في الإدارة والتكنولوجيا الحديثة، وخلق المزيد من فرص العمل، إلا أن هذا لن يتحقق إلا بوجود رؤية واضحة واستراتيجية علمية وعملية تعمل على وضع آليات لتحقيق الاستفادة من هذا الاستثمار.

ويتمثل المناخ الاستثماري في الجزائر في مجموعة من العوامل الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية والمؤسساتية، حيث تعتبر الجزائر من حيث **موقعها الجيوستراتيجي** من ضمن قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي نظرا لما تتميز به من اتساع رقعتها الجغرافية وشريط ساحلي طويل، كما أن تمركزها في وسط المغرب العربي، واطلالها على البحر الأبيض المتوسط وتنوّع أقاليمها المناخية، ومواردها الطبيعية، و محاصيلها الزراعية خاصة التمور في الصحراء والبرتقال والكروم في الشمال والحبوب في المناطق الداخلية، كلها مؤهلات جغرافية

[1] قيبو اسمهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

وطبيعية تجعلها منطقة خصبة لتدفق واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يتطلب على الدولة الجزائرية الاستفادة إلى أقصى الحدود من هذه الميزة. [1]

أما فيما يخص **المناخ الاقتصادي** فيتميز بأنه اقتصاد ريعي يقوم على استنزاف الثروات البترولية والغازية التي تزخر بها البلاد، وعدم الكفاءة والرشادة في استغلال عوائدها مما جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة، كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من آليات للفساد تطورت وازدادت لتؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وظهور اقتصاد موازي، كل هذا أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الانتاجي في الناتج الداخلي الخام وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات، كما ظهر تمايز في توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة عامة أصبح الاقتصاد الجزائري ذو طابع استهلاكي ضعيف التراكمات الرأسمالية وضعيف الاستقرار مما جعله يتميز بالتبعية الاقتصادية. [2]

أما **المناخ القانوني** فرغم أن المنظومة القانونية والتشريعية عرفت عدة تطورات وخاصة بعد الدخول في اقتصاد السوق وتحقيق سياسة الانفتاح، إذ أن قانون النقد والقرض 90- 10 لسنة 1990 جاء لينظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث حدّد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسّد بذلك ولأول مرة شعار (الباب المفتوح). [3]

وأكثر ما مميّز هذا القانون الترخيص للمقيمين، وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وبتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، وقد أقر صراحة حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال، وتبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار وتطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الجزائر. [4]

ولقد شهدت المنظومة القانونية في الجزائر تطورات عديدة نذكر منها قانون دعم الاستثمار المتمثل في الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار

---

[1] رابح زبيري، **إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير**، مجلة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 07، السنة 2002، ص9.

[2] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 01، 2002، ص 51.

[3] قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[4] كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص13

والذي ركز على مجموعة من المحاور أهمها **مبدأ الشفافية** ويقصد بها توفير المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه بدون تمييز، مع حرية الاستثمار وتوفير الحماية بقوة القانون وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين ومعاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق والواجبات، كما وضع مبدأ سهولة حركة رؤوس الأموال الذي ينص على حرية تحويل العوائد الناجمة عن الاستثمار وحرية دخول العملة الصعبة إلى الأسواق، كما كان **مبدأ الاستقرار** في هذا القانون يحمي المستثمر الأجنبي من بعض الأخطار السياسية المتعلقة بنزع الملكية والاستيلاء والتأميم والحروب الأهلية والانتفاضات، وتحويل رأس المال والعملة الصعبة.

كما استفاد المستثمر المحلي والأجنبي من مجموعة من المزايا الممنوحة سواء في النظام العام أو النظام الاستثنائي والمتمثلة فيمايلي:

فيما يخص **النظام العام**:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار العيني.
- الإعفاء طيلة مدة تقدر أدناها بسنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وأصبحت حاليا مقدرة بعشر سنوات كأقصى تقدير.

أما فيما يخص **النظام الاستثنائي** والمتعلق بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ولاسيما الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتنمية الاقتصاد الوطني وتتمثل المزايا الممنوحة فيمايلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

وما يجب الإشارة إليه أن قوانين المالية تأتي كل سنة بتعديلات حسب الظروف الاقتصادية والمالية للبلاد، ومن بين هذه القوانين المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وهي المادة التي أتمت الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث توضح أن جميع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لانتاج السلع والخدمات تخضع إلى تصريح بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وأن انجاز هذه الاستثمارات يكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويُقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

كما أن المادة المذكورة أعلاه منعت أنشطة الاستيراد بغرض إعادة البيع من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

كما بينت أنه يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أواستثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار. [1]

وما يمكن ملاحظته فيما يخص المناخ الاستثماري القانوني هو أن الجزائر رفضت الاستثمار الأجنبي المباشر لمدة طويلة من الزمن، ثم فتحت له الباب نظرا لتفاقم الأزمة الاقتصادية في فترة الثمانينيات والتسعينيات و بداية الألفية الثالثة، حيث يظهر ذلك جليا من خلال القوانين المنصوص عليها.

[1] ج ج د ش، الجريدة الرسمية، العدد 44، السنة 2009، ص4، الأمر رقم 09- 01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

أما فيما يخص **المناخ المؤسساتي** فقد وضعت الجزائر مجموعة من الوكالات التي تسهر على ترقية ودعم الاستثمار منها:

1-وكالة ترقية ودعم الاستثمارAPSIM:

ويتمثل عمل هذه الوكالة في التحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد وإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين، مع دعم وترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتطويرها. [1]

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

تتولى الوكالة مجموعة من المهام في مجال الاستثمارات تتمثل على العموم في تسهيل استيفاء الشروط التأسيسية عند إنشاء المؤسسات والتأكد من التزام المستثمرين بالتعهدات المقدمة خلال فترة الاعفاء مع إبراز فرص الاستثمار والتعريف بالمحيط الاستثماري في الجزائر. [2]

3-المجلس الوطني للاستثمارCNI:

وهو عبارة عن هيئة رئيسية لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية ودعم الاستثمار، يرأسه رئيس الحكومة ويتشكل من مجموعة من الوزراء المكلفين بالمالية، والجماعات المحلية، والطاقة والمناجم، والتجارة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة، وتتمثل مهامه في اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار وأولوياتها، واقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات، والفصل في بعض الاتفاقيات الخاصة بمنح المزايا واقتراح القرارات الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه، والحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمارات وتطويرها. [3]

أما فيما يخص **المناخ السياسي والأمني** فرغم أن الجزائر مرت في سنوات سابقة بفترات صعبة أدت إلى نفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر، إلا أن الاستقرار الحالي للبلاد وتحسين المناخ الأمني والسياسي شجّع المستثمرين على العودة إلى الجزائر، وما يجب

---

[1] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بنشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار وتحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها.

[2] NATIONS UNIES, **Rapport d'activité, examen de la politique de l'investissement en Algerie**, Genève, décembre 2003, p 25.

[3] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01 – 281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

الإشارة إليه في هذا الصدد أن الجزائر قامت بإرساء مجموعة من الاصلاحات بهدف تحسين هذا المناخ وتمثلت فيمايلي:

- إصلاح النظام القضائي والمالي من خلال خلق محاكم متخصصة في حل النزاعات الناتجة عن المعاملات التجارية وتكوين القضاء في هذا المجال من التخصص، إضافة إلى تطوير النظام القضائي والمالي بتوسيع استعمال تكنولوجيا المعلومات.
- إصلاح النظام الجمركي والضريبي وذلك بتسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيض الضرائب إما جزئيا أو كليا.

كما وضعت مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي وذلك بإعداد استراتيجية واضحة لعرض الأراضي وتحديد سعر توازني لها، مع تخفيض إجراءات الحصول على العقار الصناعي، وتقليص فترة التسليم.

من خلال التشخيص الذي قمنا به للمناخ الاستثماري في الجزائر نستنتج أن لهذا المناخ نقاط قوة كثيرة يمكن الارتكاز عليها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، تتمثل أولا في المناخ السياسي المستقر مقارنة بالدول العربية والدول المجاورة، خاصة تلك التي عرفت وضعيات لا أمنية والموسومة بالربيع العربي، كما أن الجزائر تمتاز بموقع جيواستراتيجي يمكّنها من الاندماج الاقتصادي التدريجي سواء في السوق الأوروبية أوالمغاربية أوالعربية، ضف إلى ذلك توفرها على موارد طبيعية وطاقات بشرية شابة قادرة على الاندماج والتأهيل بسهولة مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

كما أن للجزائر فرص متاحة كثيرة ومتعددة للاستثمار فيها والمتمثلة في وجود العديد من المستثمرين الأجانب يبحثون عن الشراكة في قطاع المحروقات والطاقة، وقطاع المناجم والقطاع الفلاحي والسياحة والصيد والاتصالات وقطاع الخدمات.

ورغم العديد من نقاط القوة والفرص المتاحة أمام الجزائر، إلا أن هناك نقاط ضعف يجب العمل على تحسينها وتتمثل عموما في البنية التحتية غير الملائمة والعراقيل البيروقراطية، مع وجود نقص في المعلومات الخاصة بالاستثمار الأجنبي لكل قطاع مع صعوبة الحصول على العقار الصناعي رغم الاصلاحات، كما أن تفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري من العوائق الأولى التي تؤدي إلى استنفار المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى وجود مجموعة من التهديدات والمتمثلة في اللأمن المهدد للجزائر من حين إلى آخر، سواء من جهات خارجية أو من الداخل، وهجرة والأدمغة تعتبر من العوامل المنفرة لهذا الاستثمار، وعموما يمكن أن نستخلص أن المناخ الاستثماري في الجزائر مازال يواجه مجموعة من الصعوبات والعراقيل نجملها فيما يلي:

1. الافتقار إلى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل الجزائر وخارجها وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

2. عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وإتباع سياسات غير مرنة وغير فعالة في التعامل مع المستثمر الأجنبي المباشر.

3. البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبي بشكل خاص، حيث تشكل العراقيل الإدارية عائقا قويا في وجه عمليات الاستثمار وتطويره، وتتمثل هذه العراقيل في المدة الزمنية الطويلة لتسجيل المؤسسات الجديدة في السجل التجاري، سوء التسيير الإداري الناجم عن عدم كفاءة اليد العاملة الإدارية، التعامل بالرشوة والمحسوبية، الافتقار إلى نظام معلوماتي وإلى قاعدة بيانات في مختلف المصالح الإدارية.

4. نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.

5. اقتصار الاستثمار الأجنبي على قطاعات محدودة مثل قطاع المحروقات والسياحة وخدمات الهاتف دون التوجه للقطاعات الأخرى.

6. عدم وضوح وشفافية الاعفاءات الضريبية المقدمة للاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى نزاعات ضريبية.

7. عراقيل مالية، حيث أن النظام المصرفي الجزائري لازال دون المستوى المطلوب، حيث أن البيروقراطية هي الصفة السائدة في البنوك، والتي بسببها ينسحب المتعاملون الاقتصاديون من مشاريعهم الاستثمارية، ومن أهم هذه العراقيل، التصدي الكبير للمخاطرة، بحيث أن البنوك تضع شروطا كثيرة تعيق المستثمرين كالضمانات الكبيرة التي تطلبها لمواجهة المخاطر المحتملة، ضف إلى ذلك نقص الضمانات من طرف البنك المركزي في مجال تحويل الأرباح.[1] لذلك يجب على الحكومة الجزائرية أن تقوم بإعداد استراتيجية من شأنها تجاوز هذه العقبات، وبالتالي ضمان تدفقات رؤوس الأموال الخارجية التي تساعد على خلق الثروة وتحقيق التنمية.

ثالثا: نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر:

على الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في الجزائر، بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تبقى ناقصة مقارنة بغيرها من الدول النامية، وعليه واستنادا لتجارب الدول النامية عامة والمجاورة خاصة، يمكن وضع مجموعة من المبادئ

---

[1] عرقوب نبيلة، **إدارة المخاطر والاستثمار الأجنبي**، مجلة علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 21، 2010، ص41.

والأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء استراتيجية جديدة علمية وعملية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل فيمايلي:

1-التحسين المستمر للمناخ الاستثماري:

يتمثل مناخ الاستثمار كما أشرنا سابقا في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في بلد ما، كما يمكن القول أنه جميع الأوضاع والظروف المكونة لمحيط الاستثمار، وهي تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمية والإدارية، وهي كلها متداخلة ومترابطة وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض، حيث يخلق هذا التفاعل عوامل جذب أو عوامل طرد للاستثمار، ومن هنا فإن الحكومة الجزائرية لها الدور الكبير في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة بما فيها حماية حقوق الملكية.

ويمكن الأخذ بتقرير التنمية في العالم للبنك الدولي الذي وضع أربع تحديات ينبغي على الحكومات معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها وهي:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي (التعاملات بالرشوى)، حيث أدرجت الجزائر في المرتبة 105 عالميا من حيث تفشي الفساد، وذلك حسب تقرير أعدته منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012، وهي مرتبة تدل على استمرار هذه الظاهرة وغياب إرادة حقيقية لمكافحتها، وقد أكدت هذه المنظمة على أن الجزائر في حاجة إلى الالتزام بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة، ودعتها إلى تضمين اجراءات مكافحة الفساد عند صنع القرارات العامة، وذلك بصياغة قوانين وقواعد أفضل للتمويل السياسي، والالتزام بالمزيد من الشفافية حيال الانفاق العام والعقود العامة، مع توسيع نطاق المساءلة للهيئات العامة أمام الشعب، وصرامة في مواجهة سوء استغلال السلطة. [1]
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية إذ يكون للقوانين التي تسنها أثر.
- تشجيع المشاركة الشعبية عن طريق خلق مجتمع مساند للاصلاحات.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية.
- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة، مما يتطلب تحديث القوانين لتنسجم مع التغيرات المفروضة.
- تبسيط الاجراءات الإدارية في جميع الميادين الاستثمارية.
- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية.

[1] جريدة الخبر، الخميس 6 ديسمبر 2012 الموافق لـ 22 محرم 1431 هـ، العدد 6916، ص2.

•تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة، كما يتطلب وضع خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

2-إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار:

إن زيادة حدة المنافسة بين الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي تدعو الجزائر إلى إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار من خلال انشاء وكالة تكون مهمتها الأساسية الترويج للاستثمار وتضطلع هذه الوكالة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، والتعريف بالمناخ الاستثماري في الجزائر، ووضع ضوابط وإجراءات لتعظيم العوائد المتوقعة من هذا الاستثمار بما يخدم أهداف الدولة، كما تختار الوكالة الأسلوب المناسب للترويج، وهذه الأساليب كثيرة ومتنوعة، نذكر منها مايلي:

•**الإعلان:** حيث تقوم الوكالة بإعداد إعلانات تركز فيها على جذب المستثمر الأجنبي وتشجيعه على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، وخاصة إذا كان لهذا الاستثمار منفعة على قطاع اقتصادي معين، أو على مستوى الاقتصاد ككل.

•**العلاقات العامة**: تعتبر العلاقات العامة جزءا هاما في تنظيم وإدارة الحملات الترويجية وتشمل إرساء علاقات قوية مع الأشخاص المهمين في وسائل الإعلام، أو في توفير مطبوعات اعلامية يقرؤها المستثمرون المستهدفون.

•**الندوات الاقتصادية**: حيث تنظم وكالة الترويج للاستثمار أياما مفتوحة أو جلسات، بحيث تركز على القطاعات المستهدفة في خطاباتها مع جمهور رجال الأعمال المستضيف، ولابد من تأمين التغطية الإعلامية للندوة، ومشاركة الوزراء المعنيين بالندوة.

•**الوفود الاستثمارية**: حيث تشارك في الوفود الاستثمارية الشركات المحلية والأجنبية من أجل التحدّث عن تجربتهم وجها لوجه، مما يسهل عليهم التعرف أكثر على فرص الاستثمار والتوسع فيه.

•**التمثيل الخارجي**: حيث يكون الترويج للاستثمار عن طريق شبكة من المكاتب الخارجية التي تتنوع بين مكاتب تابعة لوكالة الترويج للاستثمار، أو توكيل ممثلين للوكالة سواء شركات أو أشخاص، أو سفارات، أو قنصليات، أو بعثات تجارية.

•**الترويج الالكتروني**: يتيح هذا النوع من الترويج عبر المواقع الالكترونية إمكانية الوصول إلى المستثمرين المحتملين، ويوفر لهم المعلومات والبيانات الاستثمارية التي يحتاجون إليها ويجدون صعوبة في الحصول عليها. [1]

وبصفة عامة فإن استراتيجية الترويج للاستثمار الأجنبي يجب أن تقوم بتطبيق مجموعة من الاجراءات أهما:

- تنظيم لقاءات مع مستثمرين أجانب.
- اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتحسين سمعة وصورة البلد في الخارج.
- اتخاذ الاجراءات لاستقطاب الاستثمارات المنتجة والتي ترفع من الأداء الاقتصادي للدولة.
- اتخاذ الاجراءات التي تقود المستثمر الأجنبي إلى المساهمة في تنمية القدرات المحلية واستخدام الموردين المحليين، وتنمية المهارات المحلية.

3-تدعيم القطاع المالي والمصرفي:

بالرغم من أن الجزائر أدخلت عدة اصلاحات على القطاع المصرفي، إلا أن الأمر مازال يتطلب نظرة جديدة أكثر شمولا لإصلاح وتطوير هذا القطاع من خلال مجموعة من النقاط وهي:

•تحقيق تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف عل زيادة معدلات الائتمان من خلال إيجاد الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنوك، أو ما يسمى بحوكمة البنك والاهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي.

•استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات المتجددة لتطوير الجهاز المصرفي.

•إيجاد وتوفير البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الاقتراض المصرفي، وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة، ومواجهة ظاهرة التعثر وما يتبعها من تأثير سلبي على أداء البنوك.

•دمج البنوك ذات القدرة المحدودة مع البنوك الكبيرة لتدعيم قوتها وتعزيز قدرتها على المنافسة والاستمرار.

•تحسين تسيير المخاطر البنكية.

---

[1] فرحي كريمة، **سياسة الترويج وأهميتها في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3- ، العدد 23، السنة 2011، ص151.

وخاصة أنه تبيّن مؤخرا أن هناك عزوف شديد للبنوك الأجنبية عن طلب الاعتماد لفتح فروع لها بالجزائر، تخوّفا من القاعدة الجديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر 51/49 بالمائة، التي تمنح الأغلبية للشريك الوطني، وأنّ البنوك الأجنبية التي كانت قد أودعت طلباتها منذ عدّة سنوات على مستوى بنك الجزائر، والتي كانت تقوم بتحيينها سنويا بطلب من البنك المركزي، لم تُشعر البنك منذ اعتماد قاعدة 49/ 51 بالمائة، حيث اعتبرت هذه القاعدة عائق في سبيل تحقيق أي ربح لها، زيادة على صعوبة إيجاد شريك جزائري من غير الدولة لامتلاك 51 بالمائة

4-الإصلاح السياسي والحكم الراشد:

إن استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي لن تكون ناجحة وفعالة إلا إذا كان هناك إصلاحا سياسيا يعمل على إرساء مناخ ديمقراطي يعمل على ترسيخ روح المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير كحقوق أساسية تعزّز المشاركة الشعبية وقيام المجتمع المدني كشريك أساسي في معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة، وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين بكافة أنواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في طريقهم.

ولقد أكدت دراسات عديدة أن هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد، بحيث أن الدول التي تفشل في خلق حد أدنى من الحكم الراشد لا تستطيع استقطاب الاستثمارات، وهو ما يدل على أن هناك علاقة تأثير و تأثّر بين الاستثمارات الأجنبية وحكومات الدول المضيفة، هذه العلاقة موضوعها البيئة السياسية التي تعيشها الدول المستقبلة متمثلة في طريقة ممارسة الحكم وإدارة السلطة، والتي تتضح من خلال التغييرات التنظيمية التي تجريها الدولة على الهياكل القانونية وعلى الأجهزة والإدارات لتسهيل دخول الاستثمارات، وأيضا لفض النزاعات وعمليات التصفية

ويكمن الهدف أيضا في الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في بناء نظام قانوني وسياسي يسهر على تسخير وتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتحقيق الأهداف التنموية المرسومة، وترجمة السياسات والاستراتيجيات على أرض الواقع بما يخدم أهداف الوطن. [1]

5-تنمية الموارد البشرية:

لا شك أن جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته، وبصفة عامة خلق الرأس المال البشري القادر على استغلال

---

[1] Joseph Djaowe, **Investissements directs étrangers (IDE) et Gouvernance**, Revue afraicaine de L'intégration, volume 3, numéro 1, Cameroun, Janvier 2009, p 09.

التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في إطار الظروف المحلية للبلاد، ولهذا وجب على الدولة الاهتمام بهذا العنصر البشري من خلال مايلي:

- تخصيص الأموال الكافية لتطوير وتنمية الموارد البشرية.
- الاهتمام أكثر بالتعليم والتركيز على تنمية القدرات البحثية والإبداعية.
- الاهتمام أكثر بالتعليم والتكوين المهنيين لتأهيل المتكونين.
- توفير إطارات متخصصة ومؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

6-تشجيع الاندماج الإقليمي:

كشفت مصادر مطلعة أن الحكومة الجزائرية أرسلت وفدا ممثلا لجميع القطاعات منهم إطارات وزارة الخارجية ووزارة الصناعة ووزارة السياحة والمالية وبنك الجزائر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومديرية الأملاك الوطنية إلى دول الخليج لتحسين صورتها في مجال الاستثمار، وبدأ الوفد بزيارة دولة الكويت في شهر مارس 2012، وهو يستعد لزيارة السعودية، وهو ما يدل على أن الجزائر عازمة على تشجيع التكامل العربي حتى يكون للرأس المال العربي دورا في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية.[1] كما جرت مفاوضات لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين بلدان اتحاد المغرب العربي، وقد أوصت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي قادة دول المغرب العربي بضرورة تنويع علاقتها مع الخارج والحد من تبعيتها إلى أوروبا، حيث بيّنت أن دول المغرب العربي تملك امكانيات هامة قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية لكنها غير مستغلة بشكل كاف، كما يجب العمل على تحقيق التعاون والتكامل المغاربي في إطار الاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة:

رغم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر في سبيل تحسين مناخها الاستثماري من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، إلاّ أن هذا المناخ يبقى في حاجة إلى رؤية واضحة وصياغة علمية، وذلك من خلال تسطير استراتيجية جديدة علمية وعملية قادرة على استغلال نقاط القوة والفرص المتاحة أمامها، هذه الاستراتيجية الجديدة ترتكز على 6(ستة) محاور أساسية، تتمثل في تحسين مناخ الاستثمار من خلال الحد من الفساد وتبسيط الإجراءات الإدارية وإيجاد منظومة قانونية وسياسية واقتصادية فعالة وكفؤة، تدعيم القطاع المالي والمصرفي من خلال تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية وإيجاد الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنوك، إعداد استراتيجية للترويج للاستثمار، تنمية الموارد البشرية،

[1] جريدة الخبر، الخميس 11 أكتوبر 2012 الموافق لـ 25 ذي القعدة 1433 هـ، ص 7.

وإيجاد إرادة سياسية لتبني الحكم الراشد في الجزائر، مع ضرورة تشجيع التكامل والاندماج الاقليمي للاستفادة من رؤوس الأموال العربية الموجهة للدول الغربية بالدرجة الأولى، كما يمكن التأكيد على بعض الاجراءات التي تشجع وتحقق هذا الاستقطاب لاسيما إلغاء قاعدة 51/49 % التي نفرت العديد من المستثمرين وخاصة في القطاعات التي تخدم التنمية، مثل القطاع الفلاحي، والتركيز على البعد البيئي عند اختيار المشاريع الاستثمارية الأجنبية.